



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المؤتمر

الدورة السادسة والثلاثون

روما، 18 – 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

تقرير مرحلي عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات
للأنشطة التشغيلية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة

بيان المحتويات

الصفحات

8	أولاً - معلومات أساسية
9	ثانياً - تنفيذ المنظمة لتقريري الاستعراض الشامل في عامي 2004 و2007
9	ألف - تمويل المنظمة للأنشطة التشغيلية من أجل التنمية
12	باء - الكفاءة والفعالية ومشاركة المنظمة في آليات التنسيق على المستوى القطري
25	جيم - مجالات التنفيذ الأخرى ذات الصلة بالمنظمة في تقرير الاستعراض الشامل
35	ثالثاً - التصدي للتحديات المقبلة

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

ملخص تنفيذي

المنظمة ومنظومة الأمم المتحدة في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التشغيلية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة والبلدان الرائدة بشأن "وحدة الأراء"

معلومات أساسية

1- يطلب القراران 2005/13 و2007/2 الصادران عن المؤتمر من المدير العام تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة، في إطار المنظمة.

2- وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2007، رحب المؤتمر بتقرير التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، وأصدر قراراً بشأن متابعة هذا التقييم. وتقوم المنظمة بتنفيذ قراري المؤتمر بشأن الاستعراض الشامل للسياسات في إطار خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة التي وافق عليها المؤتمر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008. والتزمت المنظمة في هذا السياق بما يلي: (أ) تبسيط عملياتها التنفيذية والإدارية؛ (ب) تحقيق أهداف الاستعراض الشامل بشأن الاتساق والتوافق في إطار منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) المشاركة بنشاط في عمليات التنسيق ذات الصلة في الأمم المتحدة الوثيقة الصلة بالاتساق على المستوى القطري من خلال اللجان الفرعية لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى؛ و(د) ضمان حصول الدول الأعضاء بفعالية على خدمات الوكالات المتخصصة حتى في بيئة المعونات الجديدة.

الأحداث الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة خلال فترة الإبلاغ 2007-2009

3- اجتازت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، منذ التقرير المرحلي الأول (الوثيقة C.2007/17) عملية إصلاح رئيسية وأدرجت كركيزة ثالثة في هيكل مجلس المديرين التنفيذيين (مع الركيزتين الأخريين المتمثلتين في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى). وقد نشأ هذا الإصلاح عن دمج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مجلس الرؤساء التنفيذيين، واتسم بما يلي:

- إنشاء فريق استشاري لرئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ويحل الفريق الاستشاري مكان اللجنة التنفيذية السابقة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي) ويضم الأعضاء المناوبين وغير المناوبين من صناديق وبرايمج الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة والوكالات غير المقيمة.

- تبسيط أفرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإعادة صياغة اختصاصاتها. وخفض عدد أفرقة العمل السابقة البالغة 19 إلى خمسة أفرقة تغطي المجالات التالية: (1) قضايا البرمجة؛ (2) التمويل المشترك والقضايا المالية والخاصة بالمراجعة؛ (3) قضايا نظام المنسق المقيم؛ (4) عمليات أعمال المكتب القطري؛ (5) قضايا ما بعد الكوارث والانتقال.
- عملية التعلم المستمرة مع البلدان الرائدة الثمانية "لوحدة الأراء" والبلدان الأخرى وأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي أطلقت عملية مماثلة.
- تنفيذ طرائق البرمجة الجديدة في البلدان التسعين التي تعد فيها أفرقة الأمم المتحدة القطرية أطر جديدة لمساعدات الأمم المتحدة الإنمائية التي حفزها الاستعراض الشامل.

4- ويتمثل الحدث الرئيسي الآخر في موافقة رؤساء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أغسطس/ آب 2008 على وثيقة رؤية بعنوان "نظام الإدارة والمساءلة للتنمية في الأمم المتحدة ونظام المنسق المقيم، بما في ذلك الجدار الوظيفي في نظام المنسق المقيم". ويأتي نظام الإدارة والمساءلة استجابة للنصوص الواردة في الاستعراض الشامل لعامي 2004 و2007 الذي طلب إطارا شاملا للمساءلة للمنسقين المقيمين، وشدد على الطابع التشاركي والجماعي وطابع المساءلة لنظام المنسق المقيم.

المشاركة والتفاعل مع آليات التنسيق المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة

5- مجلس الرؤساء التنفيذيين/ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: كان تركيز المنظمة منصبا على التعلم من أفضل الممارسات في منظمات الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن الإسهام بنشاط في إصلاح مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتشارك أمانة المنظمة في جميع آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال نظام جهات الاتصال الذي يشمل العديد من الإدارات تحت إشراف المدير العام المساعد لمكتب التنسيق مع الأمم المتحدة والأهداف الإنمائية للألفية الذي يغطي الآن، على أساس تناوبي، منصب نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتولت المنظمة، منذ عام 2007، أدوارا قيادية في العديد من جماعات العمل الإستراتيجية، وساعدت في تحقيق تقدم في جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة.

6- الاشتراك في المبادرة الرائدة المتعلقة "لوحدة الأراء": كان ممثلو المنظمة أعضاء استباقيين في أفرقة الأمم المتحدة القطرية بقيادة المنسق المقيم وفي عملية إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري.

7- الاشتراك في نظام المنسق المقيم: قدمت المنظمة الدعم للمبدأ الوارد في الاستعراض الشامل الذي يشير إلى نظام للمنسق المقيم تملكه جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة. ويتطلب تعميم هذه الرؤية أن يعمل هذا النظام، الذي يديره

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بطريقة تشاركية وجماعية ومسؤولة، ووضع "جدار" فعال بين وظائف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه مديرا لنظام المنسق المقيم ووظائفه باعتباره وكالة إنمائية.

8- وفي هذا الإطار، تدعم المنظمة نظاما "للمساءلة المزدوجة" على المستوى القطري، حيث يكون ممثلو المنظمة مسؤولين ويقدمون تقاريرهم في إطار المنظمة. كما أن عليهم مسؤولية وظيفية أمام المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن "البرنامج الواحد"/ إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية والمسائل الأخرى التي يوافق عليها فريق الأمم المتحدة القطري.

9- وتعمل المنظمة أيضا على تعيين بعض كبار موظفيها منسقين مقيمين، وتروج لمشاركة عدد منهم في آليات التقييم والاختيار التابعة لهم.

10- المشاركة على المستوى الإقليمي: تصعد المنظمة من جهودها للمشاركة الاستباقية في إقامة التعاون على المستوى الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة بعد إصلاحه. وأصبحت مكاتب المنظمة الإقليمية أعضاء رسميين في أفرقة التوجيه الإقليمية على أساس تجريبي وسوف تزيد من تعاونها في إطار آليات التنسيق الإقليمية التي أصبحت المكاتب الإقليمية للمنظمة جزءا منها بالفعل والتي تعمل تحت قيادة لجان الأمم المتحدة الإقليمية.

توسيع نطاق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة ليشمل مجالات اختصاص المنظمة

11- تهدف مشاركة المنظمة المتزايدة في الآليات المشتركة بين الوكالات إلى تعزيز فرص حصول البلدان الأعضاء على الطائفة الكاملة من اختصاصاتها، وخبراتها وخدماتها التقنية والمعرفية المتخصصة المتاحة من خلال منظومة الأمم المتحدة، دعما للأولويات الوطنية في سياق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن تيسير التطبيقات الإستراتيجية والتنفيذية من جانب البلدان الأعضاء للمعايير والمواصفات الدولية لدعم المنافع العامة العالمية.

12- ويقبل إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية بوصفه الوسيلة الرئيسية لمساعدات الأمم المتحدة على المستوى القطري لدعم الآليات الإستراتيجية والبرامج الخاصة بالبلدان. وتعمل المنظمة مع الوكالات الأخرى لتوسيع نطاقه لمعالجة التحديات الإستراتيجية التي تواجه القطاعات الإنتاجية التي لم تكن محور اهتمام رئيسي في السابق من جانب هذا الإطار. ويجري بذل جهد لضمان أن تكون الأولويات الوطنية في قطاعات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتنمية المستدامة أجزاء أساسية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

13- وقد طبقت أطر الأولويات الوطنية المتوسطة الأجل في عام 2005 وتمثل نقطة بداية المنظمة إلى عملية إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وتنشأ هذه الأطر عن الأولويات الوطنية وتجري إعادة صياغتها بما يتيح إدراجها في الإطار الاستراتيجي القائم على النتائج في المنظمة.

النتائج الأولية المستمدة من المشاركة في العملية الرائدة المتعلقة "بوحدة الأداء"

14- كانت مشاركة المنظمة في المبادرة الرائدة المتعلقة بوحدة الأداء تهدف إلى ضمان الطابع الحصري وتوضيح الدور الذي يمكن أن تضطلع به الوكالات المتخصصة والوكالات غير المقيمة في عملية التنمية الوطنية، واكتساب مشاركة الحكومات المستمرة والداعمة (بما في ذلك الوزارات الرئيسية)، والمساهمة في إدراك الحاجة إلى "جدار وظيفي" في إدارة نظام المنسق المقيم على المستويين العالمي والقطري.

15- وأجريت عمليات تقييم على المستوى القطري للمبادرات الرائدة المتعلقة "بوحدة الأداء" في عامي 2007 و2008 بواسطة مكاتب المنسق المقيم، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وأسهمت فيها المقار الرئيسية للوكالات. وفيما يلي النقاط البارزة في التقييم الذي أجرته المنظمة:

- كانت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والوكالات غير المقيمة التي تطبق نموذج أعمال مختلف عن ذلك الذي تطبقه صناديق وبرامج الأمم المتحدة تشترك بدرجة أكبر من الفعالية في جهود منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وقد أصبحت المساعدات التقنية التي تقدمها المنظمة في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي جزءاً من إطار الأمم المتحدة للبرمجة على المستوى القطري.
- أدت طرق "الصندوق الواحد" الجديدة إلى توسيع نطاق حصول المنظمة على موارد إضافية معبأة من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأنشئت آليات تمويل عالمية مبتكرة جديدة من بينها الصندوق العالمي لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، والنافذة الموسعة لتمويل وحدة الأداء لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كافة أنحاء العالم، مع إسناد اهتمام خاص لدعم النهج والممارسات الفضلى التي وضعت خلال العملية الرائدة المتعلقة بوحدة الأداء.

التحديات والفرص ذات الصلة بتنفيذ المشروعات الرائدة "لوحدة الأداء"

16- ثمة تحديات وفرص نشأت عن جدول الأعمال المنسق لمنظومة الأمم المتحدة المرتبط بما يلي: (أ) تكاليف معاملات المبادرة الرائدة التي زادت بالنسبة للمنظمة بسبب الحاجة إلى مواءمة الطرائق الداخلية وإدارة إعداد التقارير بموجب مختلف النظم والطابع المستهلك للوقت للعديد من النشاطات التي تتطلبها المبادرات الرائدة؛ (ب) تزامن عمليات الإصلاح التي أطلقت على المستوى المشترك بين الوكالات وعملية التجديد التي بدأت في المنظمة؛ (ج) نموذج

الأعمال النوعي الذي تطبقه المنظمة (ويعكس اختصاصاتها المحددة بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى)؛ و(د) الوقت اللازم لإجراء الكثير من التغييرات الضرورية.

17- وأبلغ نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أنه في حين أن الإصلاح يتقدم على المستوى القطري، فإن هناك معوقات تتطلب إصلاحات على المستوى الذي يشار إليه عادة بأنه "مستوى القرار الرئيسية". فمعظم هذه المعوقات يتعلق بقضايا معقدة لا يمكن حلها بالكامل إلا من خلال تنسيق مشترك بين الوكالات على المستوى العالمي، ولاسيما من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. وتتعاون المنظمة بالكامل مع الوكالات الأخرى في حل بعض هذه القضايا مثل المشتريات المشتركة، واستخدام نظم المشتريات الوطنية، والمباني، والخدمات المشتركة. وقد اتخذت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في مارس/ آذار 2008 قراراً بشأن "خطة عمل اللجنة بخصوص تنسيق وإصلاح ممارسات العمل"، وهي خطة تتسق مع الإصلاحات التي تطبقها المنظمة من خلال خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة للفترة 2009-2011.

18- وتجدر الملاحظة بأن ارتفاع تكاليف المعاملات لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بالنسبة للمنظمة، يعوض بصورة جزئية من خلال خفض تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومات والشركاء الآخرين بفضل زيادة الاتساق والتجانس.

سمات نموذج الأعمال لدى المنظمة وآفاق المستقبل

19- تدعم المنظمة، بوصفها منظمة معارف، أعضائها في بناء وتعزيز قدراتها الوطنية في مجالات اختصاصاتها. ونظراً للطابع التقني شديد التخصص للموارد البشرية للمنظمة، فإن "نموذج أعمالها" (شأنها شأن الوكالات المتخصصة الأخرى)، يختلف عن صناديق وبرامج الأمم المتحدة، ويحقق الاحتفاظ بأفرقة عالية التخصص على المستوى دون الإقليمي والإقليمي أو حتى المقر الرئيسي مردودية تكاليف أكبر. وبوسع المنسقين المقيمين الحصول على الخبرات التقنية للمنظمة من خلال ممثلي المنظمة بشرط توافر الموارد لذلك.

20- وتمثل الاشتراكات المقدرة، في إطار هيكل تمويل المنظمة للفترة 2008-2009، نسبة 52 في المائة من الموارد الشاملة والمساهمات الطوعية 48 في المائة. ويمول الجزء الأكبر من تسليم التعاون التقني بموارد من خارج الميزانية.

21- ونظراً للسمات النوعية لهذا النموذج للأعمال، فإن هذا التقرير يحدد آفاق المستقبل التالية:

- دمج التمويل من خارج الميزانية في التخطيط الاستراتيجي الشامل للمنظمة ووضع إستراتيجية لتعبئة الموارد المؤسسية لدعم الأهداف الرامية إلى النهوض بقدرات التنبؤ والاستدامة فيما يتعلق بالتمويل، بما في ذلك على المستوى القطري.

- تدعم المنظمة "صندوق الأمم المتحدة/الواحد" الذي أدخلته المبادرات الرائدة لوحدة الأداء بوصفه نهجاً لتعبئة الموارد المشتركة على المستوى القطري لتحقيق الأولويات القطرية.
- سوف تسهم تعبئة الموارد والمساعدة على المستوى القطري في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في مجالات اختصاصها من خلال تطبيق وظائفها الأساسية على المستوى القطري، في حين ستؤدي تعبئة الموارد على المستوى المؤسسي إلى تأكيد الدعم المقدم لأعمال وضع المعايير والمواصفات وتسليم المنافع العامة.

22- أدى الامتثال للمتطلبات ذات الصلة التي وردت في قرارات الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل في المنظمة إلى زيادة التوقعات بأن بالوسع زيادة التأثير الاستراتيجي للمنظمة من خلال التعاون والشراكات الإستراتيجية مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. ويجري إعداد إستراتيجية جديدة للشراكات المؤسسية لزيادة تعزيز قدرات المنظمة في إقامة الشراكات والتحالفات المفيدة لزيادة التنسيق والاتساق. وتدعم المنظمة خطط الاتساق في منظومة الأمم المتحدة على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة وأجهزتها الرئيسية، وسوف تواصل التعاون في إصلاح المنظومة لزيادة فعاليتها واستجابتها على المستوى القطري والعالمي لتلبية احتياجات أعضائها.

أولاً - معلومات أساسية

23- يطلب قراراً مؤتمر المنظمة 2005/13، و2007/2 من المدير العام للمنظمة اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق التنفيذ الكامل لقراري الجمعية العامة 250/59، و208/62 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التشغيلية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة.

24- وهذه الوثيقة هي التقرير المرحلي الثاني الذي طلبه المؤتمر من أمانة المنظمة. ويبلغ التقرير عن التقدم المحرز في تعاون المنظمة مع منظومة الأمم المتحدة بهدف تحقيق الاتساق على مستوى المنظومة وتوفير معارف المنظمة المتخصصة بسهولة للبلدان الأعضاء في بيئة المعونة الجديدة. وأسند الاعتبار الواجب أيضاً للقرارات الأخرى التي اعتمدتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كمتابعة لتقرير الاستعراض الشامل للسياسات لعام 2007¹.

25- وترتبط مساهمة المنظمة في تنفيذ الاستعراض الشامل ارتباطاً وثيقاً بتنفيذها لخطة العمل الفورية، التي وافق عليها المؤتمر الخامس والثلاثين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008. كما تراعي مشاركة المنظمة في الآليات الرئيسية المشتركة بين الوكالات لتنفيذ الاستعراض الشامل: مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مع لجانته الثلاث الرفيعة المستوى وشبكاته وأفركته العاملة.

26- ويتشابه تنفيذ قراري الاستعراض الشامل مع مبادرة "وحدة الأدء" التي أطلقها الأمين العام في عام 2007 بوصفها عملية رائدة استجابة لتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة، رهنا بدراساتها من جانب الجمعية العامة. وفي حين أن هذه المبادرة ليست موضوعاً لهذا التقرير، فإن الكثير من قضايا "وحدة الأدء" يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقراري الاستعراض الشامل.

27- وتقدم هذه الوثيقة تقريراً مرحلياً عما أحرز من تقدم في تنفيذ الاستعراض الشامل لعامي 2004 و2007 من جانب منظمة الأغذية والزراعة، والذي يغطي الفترة من 2007 إلى 2009. ويقترح طريقاً للتقدم لإتاحة خدمات دعم التنمية والمعارف المتخصصة للبلدان الأعضاء بطريقة متساوية ومتسقة لتلبية احتياجاتها الإنمائية الوطنية.

28- وتقود إدارة التعاون التقني عملية متابعة المنظمة لقرار المؤتمر 2007/2، بالتعاون مع مكتب متابعة التنسيق والأهداف الإنمائية للألفية في الأمم المتحدة ومكتب التنسيق واللامركزية. وهذه مهمة مؤسسية يتم تنسيقها من خلال جماعة عمل مشتركة بين إدارات المنظمة.

ثانياً- تنفيذ المنظمة لتقريري الاستعراض الشامل لعامي 2004 و2007

ألف- تمويل المنظمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل- الفقرات 18 إلى 29 و31-32 و34 من قرار الجمعية العامة 2008/62]

التمويل من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية

29- يشكل التمويل الذي يمكن التنبؤ به والكافي والمستدام لتحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل مشاغل رئيسية في تقرير الاستعراض الشامل. ويقدر مجموع الموارد المقررة من جانب المنظمة (الاعتمادات الصافية في الميزانية زائداً المساهمات الطوعية) بمبلغ 1.8 مليار دولار للفترة المالية 2008-2009، نحو 52 في المائة منها من الاشتراكات المقدرة للبرنامج العادي و48 في المائة من المساهمات الطوعية من خارج الميزانية المقدمة من الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية.

30- ولدى اعتماد خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة (2009-2011)، أكد مؤتمر المنظمة من جديد ضرورة "الإصلاح المقترن بالنمو" في المنظمة، ووافق على تطبيق إطار البرمجة القائم على النتائج الذي يجمع بين الميزانية العادية (الاشتراكات المقدرة والتمويل من خارج الميزانية (المساهمات الطوعية). وخلال عام 2009، أعد إطار استراتيجي جديد للفترة 2010-2019 وللخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 ولبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011. وتحدد هذه الوثائق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل التي سيسعى أعضاء المنظمة إلى تحقيقها بمساعدة من المنظمة. وتحدد الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية النتائج (التي تقاس على أساس مؤشرات مقابل الأهداف) التي تلتزم المنظمة بتنفيذها بالمساهمة في هذه الأهداف على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية من خلال برنامج عمل موحد يطبق كلا من التمويل من البرنامج العادي ومن خارج الميزانية.

31- ويوفر هذا النهج المتكامل وسيلة للجهات المانحة لخفض التخصيص (لأغراض معينة) وزيادة التمويل التجميعي من المساهمات الطوعية، بالنظر إلى أن كلا من الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية تخضع لنفس ترتيبات التخطيط والإشراف.

الاعتماد على التمويل من خارج الميزانية

32- تمول معظم أنشطة البرامج الميدانية للمنظمة بموارد مخصصة من خارج الميزانية. فالتعاون التقني الممول من قبل الجهات المانحة، الذي يتضمن أنشطة تدعمها حسابات أمانة أحادية تمثل 89 في المائة من التسليم الشامل من التعاون التقني الذي تقوم به المنظمة. وتتسم هذه الأنشطة بما يلي:

- (أ) الانتشار الواسع للأموال المخصصة؛
- (ب) عدم إمكانية التنبؤ بتدفق التمويل من خارج الميزانية؛
- (ج) الثغرات الهيكلية الثابتة بين الاحتياجات المالية الشاملة وتوافر الموارد؛
- (د) البيئة التنافسية بين المنظمة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن منظمات المعونة في الحصول على الموارد من خارج الميزانية على كل من المستوى القطري والمستوى العالمي.

تنويع قاعدة المانحين واتفاقات الشراكة الإستراتيجية والتمويل المتعدد الجهات المانحة

- 33- تظل قاعدة المانحين للمنظمة شديدة التركيز: عشر جهات مانحةⁱⁱ تشكل 53 في المائة من المساهمات القائمة أساسا على المشروعات والتخصيص التي تلقيت في الفترة 2006-2007، في حين يشكل عشرون من الجهات المانحة 79 في المائة من مجموع تسليم الأنشطةⁱⁱⁱ الممولة من المساهمات الطوعية.
- 34- ويهدف وضع المنظمة لاتفاقات الشراكة الإستراتيجية إلى تحقيق زيادة مطردة في المساهمات غير المخصصة أو المخصصة بصورة طفيفة. ويتيح ذلك تحسين الاتساق في استخدام الموارد من خارج الميزانية وتحسين الدور الإشرافي للأجهزة الرئاسية في المنظمة بشأن استخدام الموارد التي تحت تصرف المنظمة والحد من الاعتماد على المساهمات المخصصة من أحاد المانحين.
- 35- واستنادا إلى الخبرات في مجال اتفاقات الشراكة الإستراتيجية، أطلقت المنظمة برنامج الشراكة المتعددة الجهات المانحة، وهو البرنامج الذي يعتمد على المساهمات غير المخصصة بالكامل، وسوف تدرج بأسرها في الإطار الاستراتيجي للمنظمة.
- 36- ويجري حاليا اختيار هذا النهج أيضا في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، ولاسيما منظمة الصحة العالمية. وقد يصبح هذا النهج، إذا طبق، وسيلة جديدة لتنويع قاعدة المانحين للمنظمة ودمجها في إستراتيجية تعبئة الموارد المؤسسية الجديدة التي يجري إعدادها في الوقت الحاضر.
- 37- ويدعو تقرير الاستعراض الشامل أيضا إلى تعبئة موارد إضافية من القطاع الخاص، إلا أنه لم يتحقق تقدم كبير في هذا المجال بالنظر إلى التضارب المحتمل في المصالح.

تخصيص الموارد لمكافحة الفقر

38- خصص نحو 57 في المائة (344 مليون دولار أمريكي) لتعاون المنظمة في 2008 مع بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، خصص 255 مليون دولار أمريكي منها لحالات الطوارئ. وتلتزم المنظمة أيضا بتمويل جهود البلدان متوسطة الدخل التي تعكف على مكافحة الفقر، بما في ذلك من خلال المساعدات المتعلقة بالتجارة^{iv}.

صوب إستراتيجية مؤسسية جديدة لتعبئة الموارد

39- تستند إستراتيجية المنظمة لتعبئة الموارد إلى العناصر التالية التي تتسق مع الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية:

- (أ) إقامة صلات أفضل بين تعبئة الموارد وتخصيص الموارد في إطار التخطيط الاستراتيجي القائم على النتائج؛
- (ب) الترويج للترتيبات المتعددة الجهات المانحة (مثل برنامج الشراكة المتعددة الجهات المانحة) مما يساهم في الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة على النتائج الموحدة واقتراح برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011؛
- (ج) دعم تعبئة الموارد على المستوى القطري مع الجهات المحلية المانحة (التي تعمل من خلال المستفيدين المقيمين ومن خلال عواصم الجهات المانحة) فيما يتعلق بالأولويات الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتعبئة الموارد المؤسسية لدعم الحكومات في تنفيذ المعايير والمواصفات العالمية وتنمية القدرات الوطنية حول الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل؛
- (د) تشجيع البلدان الأعضاء النامية على تمويل أنشطة التعاون التقني والإحياء التي تضطلع بها المنظمة في بلدانها من خلال ترتيبات حساب الأمانة الأحادي.

فرص جديدة للتمويل على المستوى القطري

40- سوف تجري تعبئة الموارد بصورة متزايدة في سياق طرائق "المعونة" الجديدة التي أخذت في الظهور من خلال التحول المتزايد إلى تعبئة الموارد على المستوى القطري الذي تروج له بعض الجهات المانحة.

41- وسوف يؤدي تطور أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل في سياق إطار التخطيط الجديد القائم على النتائج لدى المنظمة، بما في ذلك استخدام "مصفوفة الجهات المانحة"، إلى تعزيز قدرة المكاتب القطرية على تعبئة المورد، بالإضافة إلى تحسين تركيز مساهمات الحكومات والمنظمة على عملية إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

42- وتؤيد المنظمة بالكامل المبدأ القائل بأن من الضروري أن يكون التمويل على المستوى القطري، بما في ذلك دعم الأنشطة المتصلة بأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل الناشئة عن الملكية والقيادة الوطنية.

باء- الكفاءة والفعالية ومشاركة المنظمة في آليات التنسيق على المستوى القطري

(1) مشاركة المنظمة في الآليات المشتركة بين الوكالات

43- تشارك المنظمة في عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين على المستوى الرئيسي وركائزه الثلاثة: (أ) اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى؛ و(ب) اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى؛ و(ج) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما تشارك المنظمة في عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تمثل الآلية الرئيسية للتنسيق المشتركة بين الوكالات بشأن المساعدات الإنسانية.

44- وتغطي المنظمة في الوقت الحاضر، على أساس تناوبي، منصب نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتشارك في جميع الأفرقة العاملة التابعة لهذه المجموعة. وترأس المنظمة في إطار الفريق العامل المعني بقضايا البرمجة، فريق المهام المعني بحزمة الدعم الجديدة في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للفترة 2009-2011، وتشارك في قيادة خريطة الطريق بشأن تنمية القدرات. وعلاوة على ذلك، تشارك بنشاط في أفرقة المهام المعنية بالاستدامة البيئية، وخطة عمل إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، والإدارة القائمة على النتائج وتبسيط الخطوط التوجيهية الخاصة بالتقييم القطري الموحد لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية لعام 2009. وأسهمت المنظمة في تحديث هذه الخطوط التوجيهية في 2007 و2008.

45- وفي إطار جماعة العمل المعنية بعمليات أعمال المكتب القطري، اشتركت المنظمة خلال الفترة ما بين 2007 و2009 في رئاسة فريق المهام المشترك بين الوكالات بشأن إدارة التغيير، وهو الفريق الذي وضع مجموعة أدوات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تحسين عمل نظام الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري.

46- وتشارك المنظمة أيضا بنشاط في عمل جماعة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعنية بالتمويل المشترك والقضايا المالية والمراجعة وقضايا نظام المنسق المقيم، بالإضافة إلى أنشطة جماعة العمل المعنية بالانتقال المشتركة بين فريق التنمية^v، واللجنة التنفيذية المعنية بالمساعدات الإنسانية. وتسهم المنظمة في إطار هذه الأوضاع، ضمن جملة أمور في وضع أدوات هامة للاتساق، مثل الاتفاقات الموحدة للبرامج المشتركة وحسابات الأمانة المتعددة الجهات المانحة، وبروتوكول العامل الإداري وتوصيف عمل المنسق المقيم، وآلية تسوية المنازعات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومذكرة توجيهية بشأن علاقات العمل بين المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري.

47- وأسهمت المنظمة، ممثلة لجميع الوكالات المتخصصة في تصميم النافذة الموسعة للتمويل الموحد وتقدم رئيسا^{vi} لهذه العملية وتشارك في لجناتها التوجيهية.

(2) المشاركة في عمليات التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل- الفقرات 43 و44 و46 و48 من قرار الجمعية العامة 250/59، والفقرات 87 و88 و95 و99 و101 من قرار الجمعية العامة 208/62]

مشاركة المنظمة

48- شاركت المنظمة بنشاط اعتباراً من مارس/ آذار 2009 في 80 بلداً ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية^{vii}. وقامت المنظمة في 58 بلداً من هذه البلدان، بدور قيادي كرئيس أو رئيس مشارك في إحدى الجماعات المواضيعية المنشأة لصياغة إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية في المجالات ذات الصلة باختصاصاتها.

49- وهيأت تجربة طريقة "وحدة الأداء" في ثمانية بلدان الظروف لوضع نهج تشاركي وحصري ومن ثم ساعدت الوكالات المتخصصة في العمل بصورة وثيقة مع الوكالات الأخرى في تخطيط وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وعلى ذلك، فإن عمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية الحالية والقادمة مفتوحة لتنسيق لا أنشطة صناديق وبرامج الأمم المتحدة فقط، بل الآن أيضاً للمجالات البرمجية لاختصاصات الوكالات المتخصصة. وعلاوة على ذلك، فإن الطابع المعتمد على برنامج التعاون التقني للمنظمة جعل مشاركتها في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية أكثر فائدة.

أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية

50- طبقت المنظمة في عام 2005 أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل على أساس تجريبي بوصفه أداة لإدارة ورصد التخطيط يمكن من خلاله اشتراك الحكومات والمنظمة معاً في تحديد الأولويات المتوسطة الأجل التي يمكن أن تقدم لها مساعدات المنظمة. ومع مشاركة المنظمة في عملية وحدة الأداء، جرى تحديد أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل باعتباره أنسب صك لوضع قضايا الجوع والأمن الغذائي على جدول أعمال الحوار على المستوى القطري بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات.

51- وأطلق في مارس/ آذار 2009، أو على وشك أن يطلق أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل في 111 بلداً. وقد استكملت عملية الصياغة في 50 بلداً.

52- وتؤدي التجربة الإيجابية في استخدام أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل بوصفها أداة إستراتيجية في عملية إعداد هذه الأطر إلى توسيع نطاق الدور الأكثر فعالية وكثافة الذي تضطلع به المنظمة في دعم بلدانها الشريكة.

53- وتحتاج هذه الأطر إلى مواصلة تطويرها لتصبح أداة تنفيذية للبرمجة المعتمدة على النتائج وتعبئة الموارد، بغية تعزيز فرص حصول البلدان الأعضاء على المعارف والخبرات الفنية المتوفرة لدى المنظمة في سياق دورها في وضع المعايير والمواصفات لدعم الالتزامات الوطنية بالأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

(3) المشاركة في نظام المنسق العام

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل - الفقرات 45 و53 و55 و58 و61 من قرار الجمعية العامة 250/59، والفقرات 89 و90 و92 و94 و105 من قرار الجمعية العامة 208/62]

مشاركة المنظمة في نظام المنسق المقيم

54- تؤيد المنظمة نظام المنسق المقيم:

(أ) على المستوى العالمي، من خلال مشاركتها النشطة في جماعات عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتناول الأنشطة التشغيلية على المستوى القطري من أجل التنمية، بما في ذلك طرق عمل نظام المنسق المقيم^{viii}، وفي المبادرات ذات الصلة بهذا النظام والمتعلقة باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرمجية الرفيعة المستوى، فضلاً عن عمل اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات، التي تعالج دور المنسق المقيم بوصفه منسقا للشؤون الإنسانية في أوضاع الطوارئ وعقب الأزمات؛

(ب) على المستوى الإقليمي، من خلال عضويتها الرسمية على أساس تجريبي في أفرقة الأمم المتحدة للمديرين الإقليميين؛

(ج) على المستوى القطري، من خلال مشاركة ممثلي المنظمة القطريين في أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك المجموعات المواضيعية الرئيسية حيث تعترف منظومة الأمم المتحدة بقيادة المنظمة في المجالات التي تتعلق باختصاصاتها الأساسية والمشاركة في أفرقة المهام ذات الصلة تحت قيادة المنسق المقيم/أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

55- ويعمل الكثير من الممثلين القطريين للمنظمة منسقين مقيمين ومنسقين للشؤون الإنسانية في غياب شاغل هذا المنصب.

56- تتابع المنظمة بنشاط تقديم المرشحين من موظفي المنظمة لوظائف المنسقين المقيمين، وأصبح العديد من كبار موظفي المنظمة جزءاً من قائمة المنسقين المقيمين المشتركة بين الوكالات.

المستحدثات في دور المنسق المقيم

57- تركز بعض الجوانب الجديدة للمبادرة الرائدة المتعلقة بوحدة الأداء على دور المنسق المقيم وعلاقته أو علاقتها بفريق الأمم المتحدة القطري، وعلى وجه التحديد تعزيز دور المنسق المقيم بوصفه رئيساً لفريق الأمم المتحدة القطري ومعرزاً للتنسيق على مستوى المنظومة. وفي هذا الإطار، تقبل المنظمة، على المستوى القطري، نظاماً يمكن توصيفه بأنه "المسألة المزوجة"، الذي يصبح بمقتضاه ممثلو المنظمة الذين لديهم خط مساءلة مباشر مع المنظمة في جميع المسائل، مسؤولين أيضاً من الناحية الوظيفية أمام المنسق المقيم وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري الآخرين بشأن النتائج التي يوافق عليها الفريق القطري، ولا يؤثر ذلك في مسؤولية أو مسؤوليتها أمام السلطات الوطنية والشركاء الآخرين. ويعني ذلك:

- (أ) تقتصر المسألة الوظيفية أمام المنسق المقيم/ فريق الأمم المتحدة القطري على نتائج إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية المتفق عليها والأهداف التي يوافق عليها فريق الأمم المتحدة القطري؛
- (ب) لا تتأثر المسألة أمام المنظمة بشأن نتائج التسليم وفقاً للأهداف والأولويات والنتائج والتعليمات التي تقررها المنظمة وأجهزتها الرئاسية، فضلاً عن الشركاء المتعاونين مثل النظراء الوطنيين.

58- ويجري رصد الانعكاسات العملية لهذه "المسألة المزوجة" بصورة وثيقة لضمان أن لا تؤدي نتائجها إلى خفض الخدمات التي تقدمها المنظمة للبلدان الأعضاء.

نظام المسألة بالنسبة للمنسق المقيم "والجدار الوظيفي" بين منصب المنسق المقيم وذلك الخاص بالممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

59- يخضع المنسقون المقيمون للمسألة بالدرجة الأولى أمام الأمين العام من خلال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما أنه مسؤول أمام أعضاء الوكالة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي ينتمي إليها المنسقون المقيمون، وعلى المستوى القطري أمام السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري. ويشير "الجدار الوظيفي" إلى: (أ) الفصل بين الأدوار التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه منظمة إنمائية ومدير المنسقين المقيمين؛ (ب) الفصل بين دور توجيه السياسات الشاملة للمنسق المقيم ومسؤولياته بوصفه ممثلاً مقيماً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

60- ويجري اتخاذ خطوات أولية في هذا المجال. فقد وافق رؤساء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على إطار للمسألة الشاملة لنظام المنسقين المقيمين ("نظام الإدارة والمسألة للتنمية في الأمم المتحدة ونظام المنسق المقيم، بما في ذلك الجدار الوظيفي في نظام المنسق المقيم") وهو الإطار الذي ينقح علاقات^{ix} أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين ويحدد مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه مديراً لنظام المنسقين المقيمين ومسؤولياته كمنسق مقيم.

61- ويوفر هذا الإطار رؤية بشأن الدور المستقبلي للمنسق المقيم الذي يفوض بالسلطات، ضمن جملة أمور، "من خلال اعتراف واضح من كل وكالة بدوره في تحديد الوضع الاستراتيجي للأمم المتحدة في كل بلد"، وله الحق في الحصول المباشر على الموارد الفنية للوكالات لدعم وظيفة المنسق المقيم "ولديه تمويل مرن لبدء/ إعداد أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري". وسيجري رصد تأثيرات التنفيذ الكامل لهذه الرؤية، وذلك أيضا في ضوء الحقيقة التي تشير إلى أن تنظيم المسألة بشأن أفرقة الأمم المتحدة القطرية قد يؤثر، في المدى البعيد، في كيفية المسألة الخاصة بالوكالات فرادي من جانب منظماتها المعنية.

62- ويتوخى نظام الإدارة والمسألة أيضا خطوات يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ ما يطلق عليه "الجدار الوظيفي" من خلال تعيين مديرين قطريين^x في عدد من البلدان. ولا يمثل هذا الإجراء سوى حلا جزئيا حيث أنه يعالج الفصل في المسؤوليات التشغيلية بين المدير القطري والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دون أن يتعلق ذلك بدور توجيه السياسات الشاملة للمنسق المقيم بوصفه الممثل المقيم للبرنامج بشأن برامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلد المعني، وتضارب المصالح المتصل بذلك. وينبغي إعادة تصميم الهيكل التنظيمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي يوضح، على وجه الخصوص، العلاقة والتفاعل بين دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدارة نظام المنسقين المقيمين مقابل تنفيذ أنشطته البرمجية.

63- ويجري اختبار الطرائق الجديدة بما في ذلك "تفويض السلطات" للمنسقين المقيمين في البلدان الرائدة الثمانية بشأن "وحدة الأداة". ويواصل المنسق المقيم في الكثير من البلدان الأخرى، الاضطلاع بدوره التقليدي بوصفه "الأول بين الأكفاء"؛ وقد أدخلت أيضا العناصر الرئيسية المتعلقة "بتفويض" المنسق المقيم مع تطبيق نظام الإدارة والمسألة.

الدعم المالي لنظام المنسقين المقيمين وتكاليف التنسيق

64- يؤكد إطار المسألة اعتماد المنسق المقيم على ترتيبات تمويل إضافية سواء مع وكالات الأمم المتحدة أو مع الجهات المانحة الثنائية على المستوى القطري، للإسهام في ميزانية مكتب المنسق المقيم التشغيلي، وذلك بالدرجة الأولى لمحدودية الأموال المقدمة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل ميزانية المكتب^{xi}.

65- وكانت سياسة المنظمة دائما تتمثل في توفير الدعم للمنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وعملها على المستوى القطري من خلال مساهمات عينية^{xii} بالدرجة الأولى. وظل لدى الممثل القطري للمنظمة، لعدد من السنوات، بند ميزانية (يبلغ في الوقت الحاضر 2000 دولار أمريكي سنويا) لدعم أنشطة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة. ويجري في الوقت الحاضر استيعاب هذه التكاليف في الميزانية الشاملة للممثل القطري للمنظمة. وعلاوة على ذلك، كان مرفق برنامج التعاون التقني يقدم موارد برنامجية. وقد أخذت مكاتب المنسق المقيم في التوسع، مع تزايد الطلبات على الدعم المالي، بما يعادل 10 000 دولار أمريكي أو أعلى من ذلك بدرجة كبيرة، كمساهمة سنوية من جانب وكالة مفردة في هذه التكاليف. وسوف يحتاج الأمر، في سياق الكفاءة التكاليفية والحد من تكاليف المعاملات، إلى مزيد من الرصد وإلى

تحليل متعمق، وخاصة بالنسبة للوكالات المتخصصة التي لديها نموذج أعمال مختلف عن ذلك الخاص بالصناديق والبرامج.

66- ويقدم الممثلون القطريون للمنظمة الدعم أيضا للمنسق المقيم في أدائه، في إطار فريق الأمم المتحدة القطري لوظيفته المتعلقة بصياغة إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وتنفيذه وتقييمه. ويتاح الاستعانة بخبراء المنظمة الفنيين على المستوى القطري بحد أقصى يجري تحديده على أساس كل حالة على حدة، وذلك بالتشاور مع الإدارة الفنية المعنية والجهة المانحة والجهة المستفيدة (الحكومة/ المؤسسة). ويمكن النظر في الحصول على خدمات موظفي المنظمة الفنيين في المكاتب الإقليمية الفرعية والمكاتب الإقليمية ومستوى المقر الرئيسي، إلا أن ذلك يقتضى توافر ترتيبات تمويل كافية.

67- وقد أثبتت تجربة العاميين الماضيين أن مشاركة المنظمة النشطة في عمليات التنسيق في الأمم المتحدة كانت مفيدة في ضمان أن يكون الأمن الغذائي، وتنمية القطاع الإنتاجي ومكافحة الفقر في الريف على جدول أعمال فريق الأمم المتحدة القطري وبرامج الأمم المتحدة. ويحظى دور واختصاصات الوكالات المتخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة بالتقدير من جانب الحكومات وشركاء الأمم المتحدة وغيرهم من شركاء التنمية. وتتطلب هذه المشاركة الالتزام بقدر الكبر من موارد المنظمة البشرية والمالية سواء في المقر الرئيسي أو على المستوى القطري.

(4) الأبعاد الإقليمية للمشاركة على المستوى القطري في التنسيق على مستوى المنظومة

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل- الفقرات 78 من قرار الجمعية العامة 250/59، والفقرات 107 و109 و110 من قرار الجمعية العامة 208/62]

تطبيق اللامركزية

68- أكد كل من التقييم الخارجي المستقل للمنظمة وخطة العمل الفورية حاجة المنظمة إلى أن يكون لها حضور ميداني قوي. وجرت الموافقة مرة أخرى على التدابير التي اتخذت عقب تقييم تطبيق اللامركزية لعام 2004.

69- وقد تركزت جهود اللامركزية التي اضطلعت بها المنظمة خلال السنوات العديدة الماضية على:

- (أ) تسليم الخدمات المتعلقة بألويات الأعضاء على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية بطريقة حسنة التوقيت وتتسم بالكفاءة؛
- (ب) تبادل المعارف بمسار مزدوج بين الأعضاء ومختلف أنحاء المنظمة؛
- (ج) الملكية القطرية ونتائج التنمية والاتساق مع الأمم المتحدة؛

70- وتتمثل العناصر الرئيسية لتحقيق ذلك، ضمن جملة أمور، في إقامة شبكة من المكاتب الميدانية تتوافق مع احتياجات وأولويات البلدان والأقاليم الفرعية والأقاليم التي تخدمها، والتي تستجيب بطريقة مخططة وإستراتيجية للأولويات الميدانية، والتي تعمل كجزء من أفرقة الأمم المتحدة القطرية والإقليمية مع اهتمام خاص بالتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

المشاركة في أفرقة المديرين الإقليميين

71- قررت المنظمة في عام 2009، أن تصبح عضوا رسميا في أفرقة المديرين الإقليميين، على أساس تجريبي في بداية الأمر. ويضطلع المديرون الإقليميون بدور متزايد في "خطة الاتساق" لتعزيز فعالية الأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على المستوى القطري. ويضطلعون بدور استراتيجي متزايد في توفير التوجيه والدعم للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتحقيق النتائج على المستوى القطري، وخاصة من حيث ضمان جودة أطر الأمم المتحدة للمساعدات من أجل التنمية، وإدارة الأداء، و"حل المشكلات" في الأوضاع القطرية الحافلة بالتحديات. وتتوزع مشاركة المنظمة في أفرقة المديرين الإقليميين بين المكاتب الإقليمية للمنظمة والمكاتب الإقليمية الفرعية بحسب الموضوع. وتجتمع أفرقة المديرين الإقليميين للتشاور بوتيرة أربع إلى ست مرات سنويا في كل إقليم.

آليات التنسيق الإقليمية بواسطة لجان الأمم المتحدة الإقليمية

72- حصلت آليات التنسيق الإقليمية، تحت إشراف اللجان الإقليمية للأمم المتحدة على اختصاصات جديدة في الدور الذي تضطلع به على المستوى الإقليمي. وثمة جهد جدير بالملاحظة للفصل بين مسؤوليات آليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليميين فيما يتعلق بدعم الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وتتعاون المكاتب الإقليمية للمنظمة مع آليات التنسيق الإقليمية.

(5) قدرات المنظمة على المستوى القطري وفريق الأمم المتحدة القطري

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل- الفقرتان 62 و65 من قرار الجمعية العامة 250/59، والفقرات 123 و124 و127 من قرار الجمعية العامة 208/62]

قدرات المنظمة على المستوى القطري

73- تتطلب اختصاصات المنظمة وهيكلها التنظيمي من المنظمة أن تعمل بنشاط على العديد من المستويات لكي تؤدي بفعالية جوانب مختلفة من عملها. وعلاوة على ذلك، فإن المستويات المختلفة تحتاج إلى العمل معا بطريقة تكاملية وتآزرية. وفي حين أن تغطية المكاتب القطرية وحجمها وملاكها قد تتباين تباينا كبيرا وفقا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخاصة بالأمن الغذائي في البلد، فإن هذه المكاتب تعمل في توافق مع وحدات المنظمة على المستويات دون

الإقليمية والإقليمية والعالمية. فمجموعة الخبراء في الأفرقة المتعددة التخصصات الموجودة في المكاتب الفرعية تعمل بوصفها "ميناء النداء" الأول لتقديم الدعم التقني للمكاتب القطرية. كذلك فإن مكاتب المنظمة الإقليمية هي وحدة الإدارة والتخطيط الرئيسية للشبكة الميدانية. ويتولى المقر الرئيسي للمنظمة المسؤولية عن السياسات والتخطيط على المستوى العالمي اعتماداً على المعلومات المسترجعة والدروس العلمية التي تقدمها المكاتب الميدانية.

74- ويستمر العمل في هذه المجالات التي تم تحديد عدد من نقاط الضعف فيها من بينها نقص الموارد القابلة للبرمجة لوضع برامج ميدانية متساوقة وخاصة على المستوى القطري، ومحدودية التفويض بسلطات اتخاذ القرار. ويشمل هذا العمل جميع مشاريع خطة العمل الفورية، ومسارات العمل في الاستعراض المفصل والوظائف الأساسية الجارية للمنظمة مثل إعداد استراتيجيات تقاسم المعلومات والمعرفة فضلاً عن إستراتيجية تنمية القدرات المؤسسية وإستراتيجية الشراكة.

75- ومن المتوقع أن تعزز المكاتب القطرية، بدرجة أكبر، خلال تنفيذ خطة العمل الفورية من تعاونها في إطار أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأن تواصل الاضطلاع بدور استباقي في النهج المعززة لتنسيق الأمم المتحدة، بما في ذلك "وحدة الأراء". غير أنه تجدر الملاحظة أنه قد يتعذر في مواجهة قيود الموارد تحقيق هذه الطموحات بصورة كاملة.

76- وسوف يؤدي نموذج اللامركزية الجديد إلى زيادة تعزيز قدرات المنظمة وفعاليتها بشرط تعبئة موارد إضافية لتوفير الدعم الفني حسبما هو متوخى في الهدف الوظيفي رقم 10^{xiii}.

(6) تكاليف المعاملات والكفاءة على المستوى القطري

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل- الفقرات 23 و112 وحتى 121 من قرار الجمعية العامة 208/62]

إصلاحات المنظمة وتكاليف الكفاءة والمعاملات

77- تتخذ جهود إصلاح المنظمة، بالتوازي مع عملية الإصلاح في بقية منظومة الأمم المتحدة، أشكالاً عديدة. في حين أن الكثير من هذه التدابير تنفذ حالياً في إطار عملية تجديد المنظمة، بدأت تدابير أخرى كجزء من جهود المنظمة لمتابعة المكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة، مثل تبسيط وترشيد صياغة المشروعات وتعيين موظفي المشروعات، والتقارير المالية، والمشتريات.

78- وسوف تنفذ توصيات الاستعراض المفصل مع الإدراك الكامل لمتطلبات العمليات ذات الصلة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والفريق العامل المعني بعمليات أعمال المكاتب القطرية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فضلاً عن تلك الناشئة عن السياق النوعي لمبادرة "وحدة الأراء". وقد

كان إطلاق مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في أبريل/ نيسان 2008 *لخطة العمل المعنية بتوحيد ممارسات الأعمال في منظومة الأمم المتحدة* التي وضعتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى علامة بارزة رئيسية في هذا المجال، وتشترك المنظمة كشريك كامل وداعم لعملية الإصلاح هذه لمنظومة الأمم المتحدة.

79- وسوف تتطلب تدابير الإصلاح المشار إليها فيما يلي بعض الوقت قبل أن تؤتي ثمارها من حيث تبسيط و/أو توحيد العمليات، والمكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة وخفض تكاليف المعاملات.

المباني والخدمات المشتركة

80- للمنظمة حضور ميداني مستمر بأشكال مختلفة في أكثر من 130 بلدا. وتقدم الحكومات المضيئة جزءا كبيرا من مباني المنظمة على المستوى القطري. وفي عدم توافر مخصصات إضافية في الميزانية، فإن مشاركة المنظمة في أي مبان مشتركة للأمم المتحدة سوف ينظر على أساس كل حالة على حدة استنادا إلى معايير الكفاءة التكاليفية.

استعادة تكاليف دعم المشروعات

81- تشكل جهود التوحيد في السياسة الخاصة بمعدلات تكاليف دعم المشروعات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، مع العمل في نفس الوقت على مواصلة الاسترداد الكامل للتكاليف التشغيلية والإدارية للمساهمات من خارج الميزانية، تحديا في معظم الوكالات المتخصصة. فهذه الوكالات تمول معظم المكاتب القطرية من موارد البرنامج العادي التي تقلصت بمرور الوقت مع تزايد متطلبات الدعم. ومن ناحية أخرى، فإن الصناديق والبرامج شهدت زيادة كبيرة في قاعدة مواردها. وتتوخى معظم سياسات تكاليف الدعم في الوكالات المتخصصة معدل استرداد قدره 13 في المائة من ميزانيات المشروعات لتمويل تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي المتغيرة غير المباشرة.

82- ومع ذلك، اتفقت الصناديق والبرامج في منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة عام 2008 على اعتماد معدل محدد موحد قدره 7 في المائة في جميع الحالات التي تشترك فيها الصناديق المتعددة الجهات المانحة والبرامج والأنشطة المشتركة بين عدة وكالات على المستوى القطري و*أموال الأمم المتحدة الواحدة*^{xiv} وجرى تفويض الوكالات المتخصصة بفرض تكاليف دعم إضافية كرسوم مباشرة على ميزانيات المشروعات للوصول إلى نسبة 13 في المائة الإلزامية^{xv}.

83- وركزت دراسة عن استرداد التكاليف أجرتها مجموعة العمل المعنية بسياسات استرداد التكاليف التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى - مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تحديد جميع التكاليف القطرية وتعريف التكاليف ذات الصلة بالأنشطة الممولة من المساهمات الطوعية. وحددت الدراسة العديد من التوصيات التي تهدف إلى تحسين

عملية استرداد التكاليف وتوفير نهج موحد في منظومة الأمم المتحدة إزاء استرداد التكاليف ذي الصلة بالمكاتب القطرية. وما زالت المناقشات مستمرة وستبلغ النتائج للاجتماع القادم للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

توحيد القواعد المالية

84- وافقت وكالات منظومة الأمم المتحدة ومن بينها المنظمة على المعايير الموحدة لإدارة حسابات الأمانة المتعددة الجهات المانحة والإشراف عليها و"موال الأمم المتحدة/الوحدة" الذي أنشئ في البلدان الرائدة لمبادرة "وحدة الأداء".

85- وعلاوة على ذلك، وافقت المنظمة، مع الوكالات المتخصصة الأخرى على أن تعتمد، على أساس تجريبي ضمن إطار العملية الرائدة "لوحة الأداء"، نهجا موحدا إزاء التحويل النقدي إلى الشركاء المنفذين في حالة تنفيذ برامج مشتركة في البلدان الرائدة. وجرى توسيع نطاق هذا النهج التجريبي ليشمل عددا قليلا جدا من الأنشطة الأخرى التي تتعاون فيها المنظمة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

توحيد عمليات الشراء

86- تشترك المنظمة بنشاط في شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التي أعدت خطوطا توجيهية ومعايير للاتفاقات المشتركة طويلة الأجل والعقود مع الموردين، وذلك بالتعاون مع فريق المهام المعني بالخدمات المشتركة والمشتريات التابع للفريق العامل المعني بعمليات أعمال المكتب القطري التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما أعدت شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى مشروع خطوط توجيهية لإنشاء لجنة استشارية معنية بالمشتريات، وتقوم حاليا بصياغة خطوط توجيهية بشأن إستراتيجية مشتركة للمشتريات على المستوى القطري.

(7) المنظمة في البلدان الرائدة "لوحة الأداء"

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل- الفقرة 139 من قرار الجمعية العامة 208/62]

الاستنتاجات الأولية المستمدة من مشاركة المنظمة في عملية إصلاح "وحدة الأداء": الإنجازات الرئيسية

87- تهدف المبادرة الرائدة بشأن "وحدة الأداء" في ثمانية بلدان رائدة إلى اختبار النهج الجديد بأكمله إزاء التنسيق والاتساق وإدارة الأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، بما في ذلك الطرائق الجديدة للبرمجة والتمويل والتسليم وإعداد التقارير بصورة مشتركة ضمن إطار اختصاصات تقرير الاستعراض الشامل. وكانت مشاركة المنظمة في إعداد وإطلاق عملية "وحدة الأداء" كبيرة. وعقدت مشاورات ومناقشات بصورة مشتركة بين الوكالات على جميع المستويات (العالمية والإقليمية والقطرية) بشأن إدارة المبادرات الرائدة.

88- ويمكن إيجاز النهج الذي اعتمدته المنظمة في المشاركة في المبادرة الرائدة المتعلقة بوحدة الأداء فيما يلي :

- (أ) التركيز على ضمان أن يكون النهج حصريا ويستثير الوعي بالإسهام الاستراتيجي الذي تقدمه الوكالات المتخصصة فضلا عن الحاجة إلى مراعاة الفروق في نماذج الأعمال بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة؛
- (ب) تحسين علاقة المنظمة بآلات التمويل المبتكرة في سياق تنفيذ إعلان باريس وخطة عمل أكرا وجداول أعمال إصلاح الأمم المتحدة؛
- (ج) تكثيف الشراكات والحوار مع الوكالات الأخرى والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، استنادا إلى مردودية التكاليف ومعايير النتائج؛
- (د) احترام الملكية الوطنية ومشاركة السلطات الوطنية ولاسيما، الوزارات الرئيسية؛
- (هـ) تعزيز أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل لربط أنشطة المنظمة باختصاصاتها الأساسية بصورة أفضل وإدراج هذه الأطر في صياغة "البرنامج الواحد" الذي تمخضت عنه تجربة وحدة الأداء؛
- (و) الترويج للأنشطة المشتركة مع الوكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية وغيرها في سياق "البرنامج الواحد" إعمالا للأولويات القطرية؛
- (ز) تقديم الدعم بشكل معزز من القيادة (المنسقون المقيمون، وفريق الأمم المتحدة القطري) على المستوى القطري؛
- (ح) والإسهام في زيادة الوعي بالحاجة إلى "جدار وظيفي" في نظام المنسق المقيم.

89- وقد تحققت النتائج التالية :

- (أ) إدراج المساعدات الفنية ذات الصلة بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي في أطر البرمجة في الأمم المتحدة على المستوى القطري، وتيسر حصول البلدان الأعضاء على أعمال وضع المعايير والمواصفات ذات الصلة لدعم المنافع العامة العالمية؛
- (ب) الاعتراف العام بضرورة ضمان ربط الوكالات غير المقيمة بالعملية وتعزيز حصريّة عملية البرمجة القطرية المشتركة في منظومة الأمم المتحدة؛
- (ج) تكثيف التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى مما أتاح الفرصة لجميع الوكالات لاكتساب فهم أفضل لاختصاصات كل منها، فضلا عن زيادة الإدراك بمختلف نماذج الأعمال التي تطبقها الوكالات المتخصصة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة؛

- (د) المشاركة النشطة في إصلاح مواز لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مما أدى إلى أن تصبح مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ركيزة ثالثة في هيكلية وتحويل هذه المجموعة إلى جهاز تنسيق تشغيلي حقيقي على مستوى المنظومة بالنسبة لجميع منظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال التعاون الإنمائي؛
- (هـ) إنشاء آليات تمويل عالمية مبتكرة، بما في ذلك صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يدعم عملية إطلاق هذه التجربة الرائدة وتوسيع نافذة تمويل عملية وحدة الأداء.

90- وثمة نتائج مباشرة مستمدة من الاختبارات الأولية لآليات البرمجة والتشغيل الجديدة استناداً إلى مختلف نماذج الأعمال في وكالات الأمم المتحدة. وبصفة عامة، فإن تطبيق البرمجة المشتركة ("التفكير معاً") على المستوى القطري اقترن بالاعتراف بالحاجة إلى الاستخدام المرن لخيارات التنفيذ المختلفة مثل البرامج المشتركة أو بدلاً من ذلك المشروعات المنفصلة.

العقبات التي تواجه مبادرة "وحدة الأداء"

91- ترتبط العقبات الرئيسية أمام مشاركة المنظمة في عملية وحدة الأداء بمحدودية قدرات المكاتب القطرية. فنموذج الأعمال الخاص فيها يتطلب لتحقيق الكفاءة التكاليفية والمبررات البرمجية وضع الخبرات الفنية في أماكن معينة وفقاً لمعايير متباينة. وتتسم آليات التنسيق الجديدة على المستوى القطري بكثافة الموارد (موارد الموظفين) وتظل تحتاج إلى أن تتوافق مع نموذج أعمال الوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالحصول على الخبرات الفنية وتوافرها.

92- وقد زادت تكاليف المعاملات الشاملة للوكالات في حين حدث انخفاض في تكاليف المعاملات الخاصة بالحكومات والجهات المانحة. وثمة توقعات بأن هذا الارتفاع في تكاليف المعاملات لوكالات الأمم المتحدة لا يسري إلاً على مرحلة البدء/ الانتقال إلى نموذج جديد. وقد استطاعت المنظمة أن تتعامل مع بعض أعباء العمل المتزايدة والتكاليف من خلال التمويل من خارج الميزانية من حكومتي أسبانيا وإيطاليا.

93- وثمة مسألة أخرى تتصل بالاحتياجات إلى موارد البدء أو ما يسمى "برسم الدخول"، للمشاركة في عملية صياغة البرامج المشتركة. وقد يشكل ذلك عقبة أمام جميع الوكالات المتخصصة، وذلك بالدرجة الأولى لأن معظمها يعتمد على الموارد من خارج الميزانية لتمويل الأنشطة الميدانية. وقد يتعين البحث عن دعم من الجهات المانحة لتمويل الأنشطة التحضيرية للوكالات المتخصصة في مثل هذه المبادرات المشتركة، أي من خلال برنامج الشراكة المتعددة الجهات المانحة. وينطبق نفس التعليق على الأحكام الخاصة بالمساهمات الإلزامية "للأموال الأساسية"، التي ينبغي أن تكمل الموارد المتاحة من خلال "أموال الأمم المتحدة الواحدة" كشرط للحصول عليها.

94- وأكدت تقارير التقييم لنهاية عام 2008 التي أجراها نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أنه في حين أن الإصلاح يتقدم على المستوى القطري، فإن هناك معوقات تحتاج إلى إصلاحات فيما يشار إليه عادة "بمستوى المقر الرئيسي". وقد أخذت المنظمة الحاجة إلى الإسراع بعملية التغيير على محمل الجد، ومن المسلم به أن هناك في الواقع قضايا معقدة لا يمكن حلها بصورة كاملة إلا من خلال التنسيق المشترك بين الوكالات على المستوى العالمي، ولاسيما من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى.

إدارة التغيير وتقييم القدرات في مبادرة "وحدة الأداء"

95- يتمثل أحد مكونات تنفيذ مبادرة "وحدة الأداء" في الترويج للتغيير في الإدارة ضمن منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري لتعزيز الاتساق. وقد شاركت المنظمة بصورة كاملة في عمليات إدارة التغيير على المستوى القطري، بما في ذلك في سياق تقييم القدرات الذي أجرى في ألبانيا وموزامبيق ورواندا وتنزانيا وفييت نام.

96- وكانت النتيجة الرئيسية لهذه العمليات هي ضرورة إجراء التحول من العمليات إلى نهج يتعلق بصورة أكبر "بالتحضيرات" (أي المشورة المتعلقة بالسياسات والدعوة). ويتسق ذلك مع الاتجاه الرئيسي للمنظمة في عملها في مجال التنمية، حيث أصبح الدعم السياسي للبلدان الأعضاء في المجالات الفنية ذات الصلة باختصاصاتها يمثل محورا رئيسيا من محاور عمل المنظمة.

97- وسوف يعدد 90 بلدا فيما بين 2009 و2011 إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وثمة تفكير عميق على مستوى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الطريقة التي سيتمكن بها تطبيق "أفضل الممارسات" المستفادة من نهج وحدة الأداء في عملية إنجاز إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية مع العمل في نفس الوقت على تجنب تنفيذ نهج وحدة الأداء بصورة كاملة، بالنظر إلى أن ذلك مازال مبادرة في مرحلة التجارب.

98- ويجري تعزيز هذا النهج من خلال إنشاء نافذة تمويل جديدة بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي (توسيع نافذة تمويل وحدة الأداء) بالاعتماد على التجربة المفيدة الخاصة بصندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وستكون نافذة التمويل الجديدة غير مخصصة وتهدف إلى تغطية جزء من ثغرة التمويل بمجرد استنفاد جميع نهج التمويل الأخرى المتاحة لفريق الأمم المتحدة القطري.

جيم- مجالات التنفيذ الأخرى ذات الصلة بالمنظمة في تقرير الاستعراض الشامل

(1) الدور المعياري، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والأهداف الإنمائية للألفية في سياق آليات التنسيق على المستوى القطري

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل- الفقرات 8 و9 و11 و12 من الديباجة والفقرات التنفيذية 9 و13 و32 و35 و45 و106 و107 من قرار الجمعية العامة 208/62]

الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المنظمة

99- تشكل متابعة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والأهداف الإنمائية للألفية (ولاسيما الهدفان 1 و7^{vi}) عنصراً أساسياً في تشكيل أنشطة المنظمة التشغيلية، وقد انعكس ذلك في أهداف المنظمة واستراتيجياتها واختصاصاتها الأساسية والمساهمات في جهود تنمية القدرات، بما في ذلك متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996.

100- وتدور إستراتيجية المنظمة لدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية حول بنود العمل التالية: (أ) الدعوة والدعم للمبادرات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية من خلال أنشطة المنظمة لوضع المعايير والمواصفات؛ (ب) النهوض بعملية استهداف برامج المنظمة؛ (ج) متابعة وتوسيع نطاق التحالفات والشراكات الإستراتيجية؛ (د) المشاركة الاستباقية في التعاون على المستوى القطري مع شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال بلورة أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل بالاتساق مع السلطات الوطنية وأصحاب الشأن الآخرين لتوجيه المجالات المحتملة لتدخل المنظمة.

101- وسوف تواصل المنظمة، بوصفها وكالة متخصصة، تقديم الدعم للأعضاء لتحقيق التزاماتها العالمية في سياق اختصاصات المنظمة بتوجه من الإطار الإستراتيجي الجديد والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013، لدعم تنفيذ المعايير والمواصفات، وتوفير المنافع العالمية. وقد أخذت هذه الجوانب للتعاون القطري في الظهور بصورة تتزايد أهميتها في التعاون الميداني للأمم المتحدة.

الشراكات من أجل التنمية

102- تسند المنظمة أهمية كبيرة لزيادة التنسيق والاتساق في دعم عملية إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ويجري إعداد إستراتيجية جديدة للشراكات المؤسسية لزيادة تعزيز قدرات المنظمة على إقامة الشراكات والتحالفات المفيدة. وتغطي شراكات المنظمة الجارية معظم وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال عمليات إصلاح الأمم المتحدة، وفي سياق "وحدة الأداء". وتشمل شراكات المنظمة أيضاً تلك التي أقيمت مع مؤسسات البحوث ومؤسسات

التمويل الدولية، وغيرها من الكيانات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، فضلا عن تلك الخاصة بالمجتمع المدني والقطاع الخاص.

103- وتمثل شراكة المنظمة القوية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي أولوية متقدمة، وقد رسمت المنظمة معهما نهجا مزدوج المسار لخفض الجوع والفقر^{xvii}. واشتركت المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في وضع وثيقة "توجيهات بشأن التعاون فيما بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها"، يجري تقديمها للأجهزة الرئاسية لكل منها.

104- ويتمثل المبدأ الرئيسي للنهج المؤسسي المتجدد إزاء الشراكات في ضرورة أن تركز شراكات المنظمة على بيان القيمة المضافة من حيث النتائج وإبراز الميزة النسبية للمنظمة. ومن المهم في هذا النهج الاعتراف بأن تكاليف الشراكة تمثل استثمارات في عمليات التحضير.

(2) دور المنظمة في مساهمة منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل - الفقرات من 36 إلى 40 و42 و47 من قرار الجمعية العامة 208/62]

خبرات المنظمة في مجال تنمية القدرات

105- من المسلم به أن تنمية القدرات تشكل وظيفة أساسية تدعم المنظمة من خلالها وتيسر العمليات الوطنية التي تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان في مجالات اختصاص المنظمة. وعلى ذلك، فإن تنمية القدرات تمثل وسيلة عمل متكررة في النتائج التنظيمية المحددة في هيكل النتائج الجديد لدى المنظمة. وينظر إلى تنمية القدرات على المستوى القطري عبر ثلاثة أبعاد: الأفراد والمؤسسات وبيئة السياسات/ الممكنة. وسوف تسهم المنظمة بتعزيز القدرات في المجالات الفنية ذات الصلة باختصاصاتها فضلا عن المجالات الوظيفية ذات الصلة بالسياسات والمعارف والشراكة وتسليم التنفيذ.

106- وأعدت المنظمة إستراتيجية مؤسسية لتنمية القدرات عقب إجراء مشاورات داخلية وخارجية مستفيضة، بما في ذلك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والبلدان الأعضاء (أوفدت بعثات إلى ستة بلدان). ووضع جدول أعمال للعمل المؤسسي للفترة 2010-2011 مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز نوعية الدعم الذي تقدمه المنظمة لتنمية القدرات في برمجتها القطرية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على النهج الجديدة لتنمية القدرات ضمن النظم والإجراءات المتوافرة لدى المنظمة. غير أن نجاح تنفيذ النهج الجديد إزاء تنمية القدرات سوف يعتمد على التوظيف والعوامل المالية والثقافية بالإضافة إلى العوامل الخارجية.

107- وسوف يستمر التعليم والتدريب، بما في ذلك المقابلات المباشرة والتعليم الإلكتروني تمثل طريقة هامة للمنظمة لتنمية المعارف والمهارات والمواقف، وسوف تكمل الطرائق الأخرى في الترويج للعمليات الوطنية من أجل التغيير.

108- واختارت لجنة البرنامج في المنظمة خلال دورتها في أكتوبر/ تشرين الأول 2008 عمل المنظمة في مجال تنمية القدرات في أفريقيا مجالا من مجالات التقييم ذات الأولوية. وسوف يكون التقييم المستقل لأنشطة المنظمة لتنمية القدرات في 2010/2009 مدخلا في عملية التحقق من الإستراتيجية المؤسسية وتنقيحها.

109- وتتيح قواعد ولوائح المنظمة، حسب طلب تقرير الاستعراض الشامل استخدام طرائق التنفيذ الوطني بوصفها من التدابير الخاصة بتنمية القدرات الوطنية، إلا أن الأمثلة العملية على ذلك مازالت محدودة.

(3) تقييم الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل- الفقرتان 129-130 والفقرة 132 حتى 139 من قرار الجمعية العامة 208/62]

وظيفة التقييم في المنظمة

110- أنشئ مكتب للتقييم منفصل ومستقل من الناحية التشغيلية، بناء على طلب خطة العمل الفورية، في أمانة المنظمة خلال 2009، وهو مكتب يرفع تقاريره للمدير العام والمجلس من خلال لجنة البرنامج. وقد أدرجت سياسات التقييم والإستراتيجية والترتيبات المؤسسية للمنظمة في "ميثاق" اعتمده مجلس المنظمة.

عمليات التقييم المشتركة وتقييم التعاون على مستوى المنظومة

111- شاركت المنظمة في عمليات التقييم المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى: مع برنامج الأغذية العالمي في إجراء عملية تقييم يشتركان في إدارتها وتمويلها لنظم معلومات الأمن الغذائي، وبوصفها عضوا في الفريق المشترك لإدارة التقييم في التقييم القطري الذي أجراه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم^{xviii} مع التقييم الذي أجرته حكومة جنوب أفريقيا لعمليات الأمم المتحدة في البلد، ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتقييم المشترك للبرامج الممولة من مرفق البيئة العالمية.

112- وعملت المنظمة في اللجنة التوجيهية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن عملية التقييم الرائدة "لوحة الأثر"، مع قيام الرئيس السابق لدائرة التقييم بالعمل كرئيس مشارك. وأسهمت المنظمة بالكامل في وضع المعايير والمواصفات الخاصة بالتقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وهي المعايير والمواصفات التي أدرجت في ميثاق التقييم في المنظمة وتستخدمها بصورة كاملة في عملياتها الخاصة بالتقييم.

(4) التعاون بين بلدان الجنوب

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل - الفقرات 48 و50 إلى 53 و55 من قرار الجمعية العامة 208/62]

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

113- كانت مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب التي أطلقتها المنظمة في عام 1996، المصدر الرئيسي للمساعدة التقنية المقدمة للبرنامج الخاص للأمن الغذائي، والبرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي. وأبرم ما مجموعه 39 اتفاقاً ثلاثياً حتى الآن حيث استند إليها في إيفاد 1500 خبير وفني من خبراء التعاون بين بلدان الجنوب. وعقب استكمال البرنامج الخاص للأمن الغذائي في ديسمبر/ كانون الأول 2008، أصبحت البرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي المستفيدة الرئيسية من التعاون بين بلدان الجنوب. ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ 16 برنامجاً وطنياً للأمن الغذائي يستفيد ثمانية منها من الدعم الكبير المقدم من مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب.

114- واكتسب برنامج المنظمة للتعاون بين بلدان الجنوب قوة دفع في السنوات الماضية. ففي إطار البرامج الوطنية للأمن الغذائي، أدرك عدد متزايد من البلدان القيمة المضافة للتعاون بين بلدان الجنوب، وطلبت مؤخراً وضع ترتيبات رسمية جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب مع بلدان مثل الصين وكوبا والمغرب وفيت نام وغيرها.

115- وفي يونيو/ حزيران 2008، عدلت المنظمة من الخطوط التوجيهية الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب لإبراز التغييرات التي حدثت استناداً إلى الدروس المستفادة وإتاحة قدر أكبر من المرونة في تنفيذ هذه الخطط وتكييف البرامج وفقاً للاحتياجات المحلية ومراعاة متطلبات الجهات المانحة. ويجري حتى الآن تمويل عدد متزايد من ترتيبات التعاون بين بلدان الجنوب بصورة مباشرة من جانب البلدان المستفيدة بموجب طريقة حساب الأمانة الأحادي.

116- ودخلت المنظمة في تحالف استراتيجي مع الصين بشأن التعاون مع جنوب أفريقيا لدعم البرنامج الخاص للأمن الغذائي والبرامج الوطنية للأمن الغذائي وبرامج الأمن الغذائي الإقليمية في 2005 لضمان تلبية الطلبات المتزايدة من برامج الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية لخبرات التعاون بين بلدان الجنوب. كما أبرم ترتيب مماثل بين المنظمة وحكومة اندونيسيا في 2008، وتجري المناقشات الآن لإبرام هذه الترتيبات مع عدد آخر من البلدان النامية المتقدمة.

117- وتمثل المنظمة في كل احتفال من احتفالات يوم الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب وتوفر عمليات تحديث متكررة للوحدة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب (في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

118- وعلاوة على ذلك، وقعت حكومات 133 بلداً، منذ عام 1994، اتفاقاً موحداً بشأن استخدام الخبراء للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول. وتنفذ المنظمة الاتفاق من خلال ربط

الحكومات التي تطلب خبراء بالحكومات التي تعرض الأخصائيين المطلوبين. ويجري تقاسم تكاليف تعبئة كل خبير بين البلدان التي تقدم الخبير والبلد الطالب والمنظمة.

(5) المساواة بين الجنسين

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل- الفقرات 56 و59 إلى 62 و64 إلى 66 من قرار الجمعية العامة 208/62]

تعميم المساواة بين الجنسين وخطة العمل الخاصة بالقضايا الجنسانية والتنمية

119- جعلت المنظمة، في إطارها الاستراتيجي الجديد، المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية هدفا من الأهداف الإستراتيجية (الهدف الاستراتيجي كاف). ويتمثل الهدف الشامل لهذا الهدف الإستراتيجي في تمكين المنظمة من معالجة أوضاع عدم المساواة المستمرة بين الجنسين فضلا عن الأشكال الأخرى لعدم المساواة الاجتماعية في المجالات الواقعة ضمن اختصاصاتها. وتهدف المنظمة، من خلال هذا الهدف، إلى تعزيز قدراتها الداخلية فضلا عن تلك الخاصة بأصحاب الشأن الآخرين لديها لإدراج القضايا الجنسانية في الزراعة. وسوف يتحقق هذا الهدف من خلال التركيز الواضح على تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات الحكومية ذات الصلة في البلدان الأعضاء في المنظمة من خلال مبادرة "وحدة الأ/ء"، فضلا عن تحميل المنظمة المسؤولية عن النتائج والسياسات والنهج الواعية للمساواة بين الجنسين. وسوف يوجه الهدف الاستراتيجي كاف عمل المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين ويستخدم كأساس لإعداد التقارير عن هذا المجال، بما في ذلك خطة العمل الخاصة بالقضايا الجنسانية والتنمية خلال الفترة 2008-2013.

120- ودخلت المنظمة باعتماد الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر عام 2007 لخطة العمل الخاصة بالقضايا الجنسانية والتنمية للفترة 2008-2013، والذي يعمل الهدف الاستراتيجي كاف كآلية تجميع، المرحلة الثانية للإستراتيجية الشاملة لتعميم القضايا الجنسانية. وينصب تركيز الخطة على أربع قضايا عالمية رئيسية تربط المساواة بين الجنسين بعمل المنظمة (أ) حالات الطوارئ؛ (ب) تغير المناخ والطاقة الحيوية؛ (ج) الأمراض (البشرية والنباتية والحيوانية) و(د) العولمة (التجارة والهياكل المؤسسية المتغيرة). ويجري فحص هذه القضايا العالمية الإستراتيجية الأربع فيما يتعلق بالمجالات الأربعة لهدف المساواة بين الجنسين وهي: (1) الأغذية والتغذية؛ (2) الموارد الطبيعية؛ (3) الاقتصادات الريفية واليد العاملة وسبل المعيشة؛ (4) السياسات والتخطيط. كما تقوم المنظمة بوضع إستراتيجية (2010-2025) للترويج للمساواة بين الجنسين في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية بهدف ضمان أن تكون جميع مجالات عمل المنظمة واعية لقضايا المساواة بين الجنسين، وواضحة تماما ومدرجة في تدخلات الأمم المتحدة ذات الصلة باختصاصات المنظمة.

121- ومازالت عمليات رصد وتقييم وإعداد التقارير الخاصة بتعميم القضايا الجنسانية تمثل مجالات الضعف التي يسهم الإطار الاستراتيجي الجديد والخطة المتوسطة الأجل للمنظمة في علاجها.

نظام جهات الاتصال الخاصة بالقضايا الجنسانية

122- تتطلب النواتج والمؤشرات التي وضعت في إطار خطة العمل الخاصة بالقضايا الجنسانية والتنمية نهجا تشاركيا سوف يعتمد على شعبة جهات الاتصال الخاصة بالقضايا الجنسانية في المنظمة. وخلال تنفيذ هذه الخطة لشبكة للقضايا الجنسانية^{xix}، تتضمن جهات اتصال وخبراء بالقضايا الجنسانية وغيرهم من الموظفين في المنظمة المشاركين في أنشطة جنسانية.

123- وجرى تعيين جهات اتصال رفيعة المستوى للقضايا الجنسانية في جميع شعب المنظمة اتساقا مع توصيات التقييم الخارجي المستقل. وتعد اجتماعات منظمة، ويقدم التدريب لجميع جهات الاتصال هذه بشأن تحليل القضايا الجنسانية، والقضايا التقنية النوعية حسب مقتضى الحال. غير أنه نظرا للاقتطاعات في الميزانية، خفض عدد الموظفين المنتدبين على المستوى القطري بشأن القضايا الجنسانية إلى وظيفة واحدة في المكتب الإقليمي للمنظمة في أكر.

التعاون المشترك بين الوكالات بشأن القضايا الجنسانية

124- يتمثل أحد غايات الهدف الإستراتيجي الشامل المعني بالمساواة بين الجنسين، على النحو المبين في الخطة المتوسطة الأجل في إقامة منتدى مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى للتعامل "كمنظمة واحدة" في إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا الجنسانية وتبادل الممارسات الجيدة. وتوجد بالفعل خبرات مشتركة حيثما تم تنقيح القضايا الجنسانية في سياق تغير المناخ ومدارس الحياة لصغار المزارعين والميدانيين، وممارسات تربية الحيوان. ويتضمن الهدف الاستراتيجي للمساواة بين الجنسين لدى المنظمة نتيجة تنظيمية تركز على وضع إطار مفاهيمي مؤسسي لإدراج القضايا الجنسانية الريفية في مبادرة "وحدة الأء" بالتعاون مع عدد آخر مختار من وكالات الأمم المتحدة.

125- وعلاوة على ذلك، شاركت المنظمة في العديد من مشروعات صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء (مثل في غواتيمالا وموزامبيق ونيكاراغوا وتنزانيا وفييت نام). وفي إطار هذا التفاعل المشترك بين الوكالات، يستحق التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واليونسكو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية اهتماما خاصا.

التوازن بين الجنسين في وظائف المنظمة

126- كانت نسبة الموظفين في جميع الوظائف المهنية (من ف 1 إلى المدير العام المساعد) تبلغ في يناير/ كانون الثاني 1004 نسبة 16 في المائة من مجموع عدد الموظفين الذين عينتهم المنظمة سواء بعقود دائمة أو تعيينات لفترات محددة؛ ووصلت هذه النسبة في فبراير/ شباط 2009 إلى 30 في المائة^{xx}.

الرصد والتقييم وإعداد التقارير بشأن تعميم القضايا الجنسانية

127- دخلت خطة العمل الخاصة بالقضايا الجنسانية والتنمية للفترة 2008-2013 عامها الثاني من التنفيذ. ويتوقع إعداد تقارير السنتين بشأن التقدم المحرز. وقد تحسنت عمليات الرصد والتقييم حيث أدرجت خطة العمل للفترة 2008-2013 في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، وخاصة في سياق برنامج "القضايا الجنسانية والمساواة في المجتمعات الريفية".

128- ووضعت مؤشرا لرصد التقدم في تنفيذ خطة العمل. وأصبحت هذه الخطة ملحقا الآن بالإطار الاستراتيجي وسوف تستخدم المؤشرات ذات الصلة في المستقبل بصورة متزايدة لأغراض المساءلة وسوف تنقح حسب مقتضى الحال. ونظرا لأن الإستراتيجية الجديدة للمنظمة في مجال المساواة بين الجنسين سوف تتخذ شكلها خلال الفترة المالية القادمة، يجري إقامة المزيد من التحالفات الإستراتيجية بين وكالات الأمم المتحدة، ولاسيما في سياق مبادرة "وحدة الأراء".

(6) مساهمة المنظمة في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

[متطلبات تقرير الاستعراض الشامل- الفقرات 67 إلى 72 و74 إلى 79 و81 و83 إلى 85 من قرار الجمعية العامة 2008/62]

دور الزراعة في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

129- يمنح اعتماد نحو 75 في المائة من السكان في البلدان النامية على الزراعة كمصدر رئيسي لسبل معيشتهم المنظمة دورا رئيسيا في الإغاثة من الطوارئ والإحياء. ويتمثل النهج الذي اتبعته المنظمة في توفير الاتساق بين تدخلات الإغاثة والاحتياجات الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل حيث تضع من المرحلة المبكرة الأولى من العمليات الإنسانية تدابير لبناء التأزر مع البرامج والسياسات والمؤسسات في الأجل الطويل.

130- وقد نقلت المنظمة، من خلال الرصد والتقييم المنتظمين لمشاريعها وبرامجها، التجارب الناجحة الى البلدان والأقاليم. وقامت المنظمة في أوضاع ما بعد الصراع أو ظروف النزاعات الأهلية الممتدة بمعالجة المعوقات النوعية الناجمة عن نقص أداء قطاع الزراعة لفترة ممتدة مما قد يشجع على إتباع نظم الزراعة غير الملائمة، والحد من الحصول على التكنولوجيات الملائمة، بما في ذلك أصناف البذور، ومغذيات التربة والطاقة الزراعية.

131- وقامت المنظمة، من خلال وضع الأطر المؤسسية والقانونية لمعالجة الأخطار الوشيكة (مثل في حالات الشديدة الأمراض وغيرها من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود)، بمساعدة المؤسسات الوطنية في بناء القدرات الملائمة على

جميع المستويات. وقدمت المساعدات التقنية للبلدان الأعضاء لدعم آليات التأهب لمواجهة الطوارئ والاستجابة بكفاءة. ولدى النظر إلى آفاق المستقبل، فإن الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة والخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة 2010-2013 يقدمان الهدف الاستراتيجي طاء "زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال".

حجم أنشطة المنظمة في عمليات الطوارئ

132- شاركت المنظمة بنشاط في عام 2008 في جميع النداءات الإنسانية الستة والثلاثين التي تضمنت 11 نداء مدمجا و25 نداء سريعا. وعلى الرغم من انخفاض مستوى تعبئة الموارد (25 في المائة من الموارد المطلوبة للإنعاش المبكر في 2008)، نجحت المنظمة في تقديم الدعم لعدد كبير من الأسر في عدد من البلدان.

133- وكان ما يقرب من ربع مبادرات الإنعاش المبكر التي اتخذتها المنظمة في 2008 استجابة لحوادث شديدة التأثير. وكانت الاستجابة لتحقيق الإنعاش المبكر في حالات طوارئ سلسلة الأغذية تمثل 20 في المائة أخرى من عمليات الطوارئ التي تضطلع بها المنظمة. وتوجد أكبر عمليات الاستجابة للإنعاش المبكر التي قامت بها المنظمة في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصفة الغربية وقطاع غزة مما يعكس احتياجات الإنعاش المبكر في هذه البلدان.

134- وقد أعيد تأكيد أهمية أموال الأمم المتحدة المجمع لعمل المنظمة في حالات الطوارئ في 2008. فعلى المستوى العالمي، كان الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ يأتي في المرتبة الثالثة كأكثر مساهم حيث قدم أكثر من 44 مليون دولار أمريكي للدعم التمويلي لأنشطة المنظمة في حالات الطوارئ. ويبلغ مجموع هذه المساهمات بالإضافة إلى أموال الأمم المتحدة المجمع على المستوى القطري ولاسيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق والسودان أكثر قليلا من 100 مليون دولار أمريكي، تمثل ما يقرب من 25 في المائة من التمويل الشامل. وعلاوة على ذلك، جرى التفاوض على اتفاقي تمويل كبيرين الحجم في 2008: (أ) مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للوقاية من أنفلونزا الطيور الشديدة الأمراض والتصدي لها (أكثر من 44 مليون دولار أمريكي)؛ و(ب) مع الاتحاد الأوروبي من خلال مرفق الأغذية في المفوضية الأوروبية (ربما أكثر من 200 مليون يورو).

التعاون المشترك بين الوكالات بشأن أوضاع الانتقال والتفاعل مع نظام المنسقين المقيمين

135- تضطلع المنظمة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بدور نشط في وضع سياسة إنسانية بشأن الزراعة والأمن الغذائي، ومن ثم ضمان بقاء الاحتياجات الملحة في القطاع تحتل مكانا متقدما في جدول الأعمال السياسي.

136- وتقود المنظمة مجموعة الزراعة في 14 بلدا وتشارك في القيادة في مجموعة الأمن الغذائي أو الإنعاش المبكر في 18 بلدا آخر، وذلك بالدرجة الأولى مع برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتعاون المنظمة كذلك بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو كيانات الأمم المتحدة مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الأمم المتحدة) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وكذلك مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بشأن القضايا السياسية والإستراتيجية على المستوى العالمي.

137- وأقامت المنظمة على المستوى العالمي شراكة شديدة الفعالية مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان لمكافحة أنفلونزا الطيور الشديدة الأمراض من خلال وضع "إستراتيجية عالمية للمكافحة المطردة لأنفلونزا الطيور"، والأمراض المماثلة بطريقة منسقة تحت شعار "صحة متكاملة للعالم بأثره". وكانت المنظمة واليونيسيف شركاء نشطين في أنشطة تعميق الوعي والاتصال لمكافحة واحتواء فيروس أنفلونزا الخنازير من السلالة HPAI، والأمراض المماثلة. ويمكن الاضطلاع على الأمثلة الناجحة للتنسيق المشترك بين الوكالات في العمليات التي جرت في العراق^{xxi} والسودان^{xxii}.

138- وتقوم المنظمة بتنسيق أنشطتها في حالات الطوارئ والإنعاش مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية (حيثما يوجد هذان المنصبان) وتعزيز تبادل المعلومات وتحسين التأزر بين المنظمات والاشتراك حيثما يمكن، في المبادرات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

139- غير أن التجارب لم تكن متساوية في مختلف البلدان. ففي بعض البلدان لم يراع دور القطاع الزراعي بصورة كاملة في جهود الإنعاش المبكر، وكان على المنظمة أن تتصدى لهذا الوضع من خلال إبراز الدور الحيوي الذي تضطلع به الزراعة في جهود الإنعاش المبكر وحالات الطوارئ. وقد حظي دور الزراعة في حالات الطوارئ وجهود الإحياء بالتقدير إلى حد كبير على المستوى السياسي، وإن كانت قد ظلت هناك تحديات على المستويين القطري والإقليمي.

جمع البيانات وإدارة المعلومات والإنذار المبكر

140- وضعت المنظمة سلسلة من نظم المعلومات على المستويين العالمي والوطني عبر السنين مما ساعد على توفير البيانات الحيوية لصنع القرار المستنير على المستويين الوطني والإقليمي. وتتسم المعلومات المستحدثة بالفعالية الشديدة في تحليل الأوضاع، وصياغة الاستجابة وصنع القرار المعتمد على المعلومات في مجالات السياسات والإستراتيجية لا من أجل مبادرات المنظمة فحسب بل وللحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين الآخرين كذلك.

وتشمل بعض الأمثلة ما يلي:

- نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود الذي أنشأه المدير العام للمنظمة عام 1994^{xxiii}؛ والنظام العالمي للإنذار المبكر والاستجابة للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، الذي اشتركت في إقامته المنظمة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان^{xxiv}؛ والشبكة المشتركة بين المنظمة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن الخبرات المتوافرة عن أنفلونزا الطيور التي أنشئت عام 2005^{xxv}.

تعبئة الموارد والدعم لاستدامة أنشطة المنظمة في حالات الطوارئ والانتقال

141- نجحت المنظمة بصورة جزئية في جهودها الرامية إلى تحسين وعي المانحين بأن المساعدات التي تقدم في الوقت المناسب للزراعة قد تكون أفضل وسيلة لما يلي: (1) الحد من الحاجة إلى عمليات الإغاثة الممتدة والتي قد تقوض استراتيجيات التعامل التي يمارسها المجتمع المحلي، ورأس المال الاجتماعي في الأجل الطويل؛ (2) تقليل من التأثيرات الطويلة الأجل للكوارث؛ و(3) وضع المجتمعات المحلية المتضررة على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل في أقصر فترة ممكنة. ومع ذلك، مازال هناك قدر كبير من التحديات وسوف تبذل المنظمة كل جهد ممكن لضمان تلقي القطاع الزراعي الاهتمام الذي يستحقه للاضطلاع بدور محوري في الانتقال من الطوارئ إلى التنمية المتوسطة والطويلة الأجل.

ثالثاً - التصدي للتحديات المقبلة

142- تتغير في هذه الأثناء ساحة التنمية بسرعة كما يتبين من أعلاه، فالأزمة الغذائية العالمية يليها الكساد الاقتصادي أديا إلى زيادة أعداد الجوعى وهدد التقدم صوب تحقيق الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، الرامي إلى استئصال الفقر المدقع والجوع. وقد حثت وثيقة نتائج مؤتمر استعراض تمويل التنمية الذي عقد في الدوحة، قطر في نهاية عام 2008 "جميع الجهات المانحة على إبقاء التزاماتهم بالمساعدات الإنمائية الرسمية وتسليمها". فقد انخفضت هذه المساعدات الصافية من 104.4 مليار دولار أمريكي في عام 2006 إلى 103.7 مليار دولار أمريكي في 2008، وذلك على وجه الخصوص نتيجة الانخفاض في الإعفاء من الديون. وتؤكد الوثيقة كذلك "التحديات الخاصة الناشئة عن الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية والطاقة" وتشدد على أن "انعدام الأمن الغذائي له أسباب متعددة ومعقدة" مما يتطلب استجابة شاملة ومنسقة.

143- فهناك تغييرات كبيرة تؤثر في التطور في المساعدات الإنمائية الرسمية. ويتمثل أحد التحديات أمام عملية "وحدة الأداء" في ضرورة توسيع قاعدة الدعم المالي لهذه المبادرة. فلم يسهم حتى الآن أو يتعهد سوى ثلاث عشر بلدا بأموال تبلغ 202 مليون دولار أمريكي حتى 30 أبريل/ نيسان 2009 للبلدان الرائدة. وقدم أكثر من 80 في المائة من هذا المبلغ أربعة بلدان فقط. ونظرا لأن نحو 90 بلدا سوف تعد إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية خلال السنوات الثلاث القادمة، وتوقعات التمويل من هذه البلدان قد تكون مرتفعة، فإن نقص التمويل الإضافي يمثل أكبر تحد يواجه الإصلاح خلال السنوات القادمة. كذلك فإن إمكانية التنبؤ بالتمويل ستفرض تحديا كبيرا ولاسيما لدى بيان أن مبادرة "وحدة الأداء" تتسم بالاستدامة في الأجل الطويل.

ⁱ أنظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2008/2 (بشأن إدارة تنفيذ قرار الجمعية العامة 208/62)، وقرار الجمعية العامة 277/62 (بشأن الاتساق على مستوى المنظومة) والقرار 232/63 (بشأن الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية)

ⁱⁱ باستثناء صناديق الأمم المتحدة العالمية مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ولكن مع إدراج المساهمات المتعددة الأطراف.

ⁱⁱⁱ تقرير تنفيذ البرامج في المنظمة للفترة 2006-2007، الفقرة 34 والجدول 4.

^{iv} المجموعة المشتركة بين الوكالات لمجلس الرؤساء التنفيذيين بقيادة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن التجارة والقدرات الإنتاجية التي أطلقها الأمين العام للأونكتاد أثناء الدورة العادية الأولى لمجلس الرؤساء التنفيذيين في أبريل/ نيسان 2007.

^v ECHA اللجنة التنفيذية المعنية بالمساعدات الإنسانية.

^{vi} بوصفها نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

^{vii} من بين 91 بلدا تتوافر عنها معلومات.

^{viii} في عام 2008، طلب من المنظمة، مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي توجد مقارها في أوروبا، وامتلئت لحل مخصص يقضي بسداد جزء من تكاليف تعيين/ تدريب المنسقين المقيمين لأول مرة فيما يتعلق بالجلسات الإعلامية التي تعقد في المقر الرئيسي لكل منها.

^{ix} الفقرة 58 من قرار الجمعية العامة 250/59 والفقرة 89 من قرار الجمعية العامة 208/62.

^x المدير القطري المسؤول عن الإدارة التنفيذية لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلد معين وبضطلع بعدد من المسؤوليات التي كانت في العادة في أيدي الممثل الإقليمي لهذا البرنامج.

^{xi} من خلال أموال "دعم المنسق المقيم" و"صناديق التنسيق القطري".

^{xii} ممثل من خلال موارد الموظفين المخصصة في تلك المجالات التي تقع ضمن اختصاصات المنظمة.

^{xiii} الهدف الوظيفي 10: التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن.

- xiv "أموال الأمم المتحدة الواحدة" أو "أموال الاتساق" هي أموال قطرية أنشئت في البلدان الرائدة لمبادرة "وحدة الأداء" وبلدان أخرى استناداً إلى تعبئة الموارد المحلية التي يضطلع بها المنسق المقيم نيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري بأسره.
- xv معدل استرداد تكاليف الدعم يبلغ في سياسة المنظمة 13 في المائة على جميع المساهمات الطوعية الأساسية والبرامج الميدانية والدعم الفني و10 في المائة كحد أقصى على عمليات الطوارئ وتتراوح بين صفر و10 في المائة للأنشطة الممولة بصورة مشتركة.
- xvi الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية ("القضاء على الفقر المدقع والجوع") والهدف 7 من هذه الأهداف (كفالة الاستدامة البيئية).
- xvii أسهمت المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في الربع الأخير من عام 2008 في العملية التي أطلقها الفريق العامل المعني بقضايا البرمجة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي وضعت الخطوط التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية لعام 2007 حتى يشار بوضوح إلى الإطار الشامل للعمل و"التركيز على الفقراء والجوعى" (الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية) في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.
- xviii UNEG فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.
- xix يتوقع أن تؤدي الشبكة الجنسانية إلى تعميق الوعي لدى موظفي المنظمة بخطة العمل الجديدة المعنية بالقضايا الجنسانية والتنمية وتحسين تقييم ملاءمة النواتج والمؤشرات من ناحية تعميم القضايا الجنسانية.
- xx ارتفعت النسبة في المقر الرئيسي من 21 إلى 36 في المائة خلال الفترة 1994-2009، في حين أنها زادت من 13 في المائة إلى 24 في المائة من الموظفين العاملين في المكاتب الميدانية، وزيادة فقط من 10 في المائة إلى 14 في المائة للموظفين العاملين في المشروعات.
- xxi ضمت المنظمة جهودها مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في العراق في مشروع مشترك نفذ في ولايتين في شمال العراق (أربيل والسلمانية)-سبل معيشة المجتمع المحلي، ومشروع دعم الصناعات الصغيرة في المناطق الريفية والحضرية من شمالي العراق.
- xxii تقدم المنظمة في السودان، معلومات الأمن الغذائي لوكالات الأمم المتحدة والشركاء مع محاولة إقامة نظام مستدام للمعلومات من خلال برنامج القدرات المؤسسية في السودان-مشروع معلومات الأمن الغذائي من أجل العمل. وتشارك المنظمة بنشاط في مجموعة العمل المعنية بإدارة المعلومات ورسم خرائط الأخطار والمخاطر وتحليلها الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- xxiii يهدف نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود إلى توفير المعلومات والتدريب ومساعدات الطوارئ للوقاية من أخطر الأمراض الحيوانية في العالم واحتوائها ومكافحتها مع العمل على استكشاف العوامل الممرضة الناشئة الجديدة.
- xxiv أنشئ النظام العالمي للإنذار المبكر لتعزيز قدرات الإنذار المبكر والاستجابة للتصدي لأخطار الأمراض الحيوانية في البلدان والأقاليم. ولا يقتصر المهتمون بهذا النظام ومستعملوه على الأعضاء المؤسسين الثلاثة بل يشملون الحكومات الوطنية والوكالات الدولية والجمهور العام..
- xxv أنشئت شبكة الخبرات المشتركة بين المنظمة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان المعنية بالانفلونزا عام 2005 لدعم الجهود الدولية لرصد ومكافحة انفلونزا الطيور الشديدة الأمراض والأمراض المماثلة في أنواع الطيور، ولتقاسم المواد البيولوجية والبيانات لدعم الإعداد المبكر للقاحات الوقائية من الأوبئة التي تصيب البشر.